القضاء الأمل الكبير

عبدالإله الطلوع

□.. ينتظر الناس في المجتمع صدور تنظيم وآلية جديدة تعيد الثقة للناس في القضاء والذي لانشكك في جهد القضاء في فك المظالم بين الناس والخصومات والنزاعات التي اتسعت بين الناس في السنوات الأخيرة بشكل لا نعلم أسبابه فالقضايا التي نظرت فيها المحاكم الشرعية في السنوات الأخيرة في تزايد مستمر رغم كثرة القضاة والمحاكم فالسكان يتزايدون في كثير من المحافظات والمماطلات من البعض ينبغي أن تحسم وثقافة القضاء يجب أن تكبر بالمقابل فالآلية القديمة في التعامل مع الناس مازالت عند البعض في القضاء والتوعية الإعلامية غير موجودة والبت في بعض القضايا يستغرق أكثر من خمس سنوات أحياناً فإذا القاضي مطالب بالدقة والأمانة والعدل في الأحكام حتى لاينقل المواطن السوء للدولة كاملة جيدها وسيئها، كما أن القاضي يجب أن تكون حالته الصحية والنفسية جيدة عندما يصدر أحكامه بين الناس فمعظم القضايا بين المواطنين ناشئة من الانفعال والتسرع فإذا كان القاضي كذلك فأين الكفاءة فأهم شروط القاضي العلم بالأحكام الشرعية فبعض الناس يتردد الكلام عن أن هذا الشرط قد لايتوفر عند البعض ممن عينوا في منصب القضاء علماً بأن عدد القضاة لم يعد كافياً بالنمو السريع للسكان والمشكلات الكثيرة كما أسلفنا، فضلاً عن أن أعدادهم يتطلب اليوم فهماً عميقاً لمستجدات العصر ومشكلاته، فنقل الصورة الجميلة لعدل الله وقضائه يجعلنا لانشكك يوماً في القضاء والقضاة فهم يد الله في الأرض كما يقال لذلك فالتخصص القضائي في هذه المرحلة طريقة صحيحة للنظر في واقع الناس فالناس يتوقعون المزيد من العدل والإنصاف ودرء المظالم ومنع المعتدين وسرعة الفصل في الخصومات وإقناع الخصوم للتسليم لحكم الله والرضاء به. هذا مفهوم أرست الدولة دعائمه منذ أن قامت ومازالت تحكم به وما أنزل الله فالقضاء مستقل يتساوى فيه فقيرهم مع غنيهم ووصول الحقوق هو من العدل الذي تقوم به السماء والأرض لانشكك في جهود القضاء في الفترات الأخيرة وفي ظل الزيادات التي أمرت بها الدولة حتى لا يجد أحياناً من يبرر المخالفات بظروف الواقع المرير.
ربنا جنب اليمن الفتن فأنت القادر على ذلك.

رئيس اللجنة النقابية للتجار والبساطين المتضررين بالحصبة يتحدث لقضايا وناس :

حرب الحصبة كارثة إنسانية ضحاياها بسطاء الناس

المتضررون لم يتلقوا أي مساعدات أو تعويضات حتى اليوم

الإفلاس أطاح بالبساطين والجهات المعنية طرشاء

□.. عصفت النزاعات المسلحة التي حدثت العام الماضي في اليمن وفي عدة محافظات وبالأخص العاصمة صنعاء وأحدثت شرخاً وأضراراً فادحة في الأرواح والخسائر الخاصة والعامة وبالتحديد ما حدث في منطقة الحصبة التي كانت أكثر تدميرا وأكثر تضرراً..
فالتجار والبساطون والباعة المتجولون هم كانوا متواجدين أثناء اشتعال فتيل الحرب وأسرهم في تلك المنطقة .. حيث كانوا يمارسون تجارتهم في المنطقة باعتبار هذه المنطقة سوقاً مركزيا.
-فقتل آنذاك ٧ تجار و٣٢ مصاباً وجريحاً وتشرد منهم ١٧٠٠ أسرة من أسر التجار والبساطين في تلك المنطقة وأصبحوا اكثر تضرراً وبحسب احصائية لجنة النقابة للتجار والبساطين فإن اجمالي المتضررين ٥٤٠٠ متضرر من تجار وبساطين وباعة متجولين.

لقاء/معين محمد حنش

□ سعت اللجنة النقابية بالإسراع وإغاثة ومساعدة ٣٠٠ متضرر من اجمالي المتضررين والذي بلغ عددهم ٥٤٠٠ متضرر وبجهود شخصية من قبل اللجنة .. فتجار وبساطين الحصبة المتضررين لم يتم تقديم لهم أي مساعدات غذائية أو إيوائية وأصبحوا نازحين يبحثون عن لقمة العيش في وضع حرج ولم يلتفت إليهم أحد.
(قضايا وناس) ألتقى بالأخ محمد فارع الغرق- رئيس اللجنة النقابية للتجار والبساطين بمنطقة الحصبة-عضو الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن والذي تحدث عن قضية التجار والبساطين المتضررين من أحداث الحرب بمنطقة الحصبة وكيف كان تجاوب رئيس الوزراء ووزير الداخلية عندما عرضوا عليهم مشكلة هؤلاء المنكوبين من التجار والبساطين والذي اصبحوا نازحين من جراء الحرب التي دارت بالمنطقة وإلى التفاصيل :

*** نريد بداية أن نتعرف على مهام اللجنة النقابية لتجار وبساطين في الحصبة؟**

– مهام النقابة هو السعي إلى تحديد أماكن للبساطين بالتنسيق مع الجهات الرسمية وتنظيمهم وذلك من خلال تحديد انشاء اسواق مركزية تضم هولاء البساطين ليمارسوا مهامهم التجارية .. أيضاً نقوم بمتابعة قضايا البساطين والباعة المتجولين والتجار في كافة الجهات والبحث لهم عن حلول للمشاكل والمعوقات التي يواجهوها.
–أما بالنسبة للتأسيس فقد تأسست النقابة في بداية ٢٠٠٩م وتضم اللجنة النقابية العامة ١٢ نقابة في أمانة العاصمة وفي عدد من المحافظات بالجمهورية .. ولكن للأسف إلى حد الآن لم يتوفر للجنة مكتب لكي تستطيع تقديم خدماتها للتجار والبساطين والباعة المتجولين.

أمين العاصمة بالتوجية إلى وكيل أمانة العاصمة للشؤون الفنية وتم انزال المهندسين لحصر وتقييم الأضرار وتم النزول في تاريخ ٢٠١١/٦/٢٦م وباشرنا العمل في حصر وتقييم الأضرار للبساطين والتجار والباعة المتجولين المتضررين في منطقة الحصبة.

٥٤٠٠ متضرر

*** صف لنا حالة الباعة والتجار .. أثناء اشتعال فتيل الحرب في أول يوم ؟**

–تفاجئ الجميع من تجار وبساطين وباعة متجولين وكذلك الساكنين اشتعال الحرب في ذلك اليوم الثلاثاء تاريخ ٢٠١١/٥/٢٣م بالحرب وبدأ نبأ المتاريس جوار مدرسة الرماح بالحصبة وفي ظهر ذلك اليوم اطلقت النيران وبكثافة واستخدمت جميع الأسلحة .. مما جعل التجار والبساطين يتركون محلاتهم ويهربون وكذلك والباعة المتحولين من اصحاب العربيات وغيرهم كلهم بحثاً عن مأوى من الموت ومنهم من بقى داخل تلك المحلات حتى اليوم الثالث محاصرين ولم يتمكنوا من الخروج ألا وهم رافعين أيديهم لكي لا يتعرضوا بالقنص والقتل.
–فأصبحت المحلات والمواد التجارية للبساطين في تلك المنطقة معرضة للنهب واصبحت المنطقة منكوبة وإلى حد يومنا هذا والتجار والباعة المتجولين والبساطين أصبحوا مشردين .. حيث بلغ عدد المتضررين والمشردين من هؤلاء التجار والبساطين والباعة المتجولين ٥٤٠٠ متضرر وهذا رقم غير مكتمل أما الأسر المشردة لهؤلاء فعددهم ١٧٠٠أسرة.

لجنة لحصر الأضرار

***بعد تلك الأحداث .. هل شكلت لجنة لحصر هذه الأضرار؟**

–تم تشكيل لجنة لحصر الأضرار من قبل وتقديم كافة وثائقهم حتى نتمكن من القيام بمتابعة كافة حقوقهم والتواصل معنا عبر أرقامنا التالية : ٧٧١٩٩١١٢٣ وذلك لاستكمال عملية الحصر للأضرار التي حلت بهم وبتجارتهم ومحلاتهم بالحصبة.

إحالة القضية لوزير الداخلية

***سمعنا أن رئيس الوزراء الأخ محمد سالم باسندوة – التقى بكم وأحال قضية التجار والبساطين المتضررين بالحصبة إلى وزير الداخلية إلى أين وصلتم؟**

– التقينا برئيس الوزراء وقدمنا له بياناً بالمعلومات التي لدينا والمقدمة من اللجنة النقابية وبمطالب التجار والبساطين والباعة المتجولين في الحصبة وقد لقينا تفهما من الأخ رئيس الوزراء والوزير حيث قام بإحاله موضوع ومشاكل هؤلاء إلى وزير الداخلية الذي استقبلنا واستمع إلى مطالب التجار والبساطين المتضررين وأبدى حلولا سريعة ومعالجات لتعويضهم لكن كل ذلك متوقف على إنهاء واستكمال عملية الحصر للأضرار بالمنطقة المتضررة ليتم على ضوئها عملية التعويض.

مطالب قدمت لرئيس الوزراء

***ما هي المطالب التي تم تقديمها؟**

–كان من مطالبنا والتي موجودة في بيان اللجنة النقابية هو سرعة تقديم المساعدات من المواد الايوائية العاجلة للأسر المتضررة- تعويض أسر الشهداء واعتمادهم من ضمن شهداء الوطن وضمان رعاية أسرهم –تعويض جرحى الحرب واستكمال علاجهم – التعويض المادي لما نهب وأتلف وأحرق من بضائع تجارية – ورفع كافة المظاهر المسلحة من المنطقة وضمان العودة دون أن نتعرض لأي أذى جديد .. وأيضاً اللجنة هي المكلفة من الجهة الرسمية بموجب رئاسة الوزراء برقم (٤٠) لعام ٢٠١١م وبتكليف من أمانة العاصمة بالمشاركة في عملية الحصر كونها تقوم بعمل وجهود شخصية، أيضاً سرعة إعادة تأهيل الأسواق وترميم ما خلفته الحرب وتوفير الخدمات بعد التعويض العادل- مطالبة اللجنة العسكرية برفع كافة الحواجز والمعوقات من المنطقة لضمان العودة بأمان بدون عراقيل أو خوف.

لا توجد مساعدات

***هل وصلتكم أي مساعدات إيوائية لإغاثة الأسر والمتضررين من التجار والبساطين من جراء الحرب بمنطقة الحصبة؟**

–إلى حد الآن لم تصلنا أي مساعدة لا مساعدات شخصية ولا مساعدات من جهات رسمية ولا مساعدات من منظمات لا دولية ولا محلية نهائياً .. فكل عملها بجهود ذاتية ..

معونات بسيطة

*** إذاً ما هي أنواع المساعدات التي قدمتها اللجنة النقابية لهؤلاء المتضررين؟**

–قامت اللجنة النقابية بتقديم مساعدات إغاثية لبعض النازحين من التجار والبساطين وعددهم حوالي ثلاثمائة أسرة في غياب كافة الجهات الرسمية وغير الرسمية وذات العلاقة الإنسانية.
–أيضاً قامت اللجنة بتوفير أماكن للنزوح كالسكن وكذا تقديم معونات للأسر لتأمين تواجد الأسر فيها .. بعيداً عن الحرب.
–أيضاً اللجنة تحملت الكثير من الديونيات رغم تواصلها مع أمانة العاصمة وأخبارهم بالأسر المشردة وإشعارهم وتنبيههم بأنه لماذا لم يتم تقديم معونات اغاثية لهؤلاء المنكوبين النازحين من تجار وبساطين والباعة المتجولين وتم ابلاغ مديرية الثورة الذي هو اختصاصها وكذا مديرية شعوب بهذا الشأن .

*** كيف يتم احتساب حق الإيجار لهذه المحلات وهي مغلقة؟**

–هذه أيضاً صعوبة كبيرة حيث التجار نازحين ومحلاتهم مغلقة وهم بينهم وبين المؤجر عقود فهم يتحملون الإيجار ولكن الأحداث والحرب ربما تجعل المؤجرين يتغاضون عن الإيجار ولكنهم لابد أن يتم تعويضهم .. إلى جانب أنه تم إشعار الكثير من التجار وتم إخراجهم من قبل المؤجرين لأنهم يطالبون منهم الإيجارات حتى لأيام الأحداث والحرب .. أصبح التاجر والبساط في تلك المنطقة لا حول له ولا قوة يتخبطون في عدة اتجاهات ولم يجدوا أي منقذ إلى حد الآن.
–ونستغرب بأن المديرية تقوم بتوزيع استمارات على هؤلاء المتضررين لكن هذه الاستمارات لا تغني ولا تسمن من جوع.

اعتذار لمكتب الصحة بمحافظة عمران

□.. يعتذر مدير عام السجن المركزي بعمران لمكتب الصحة العامة والسكان بالمحافظة وللكادر الطبي بالمركز الصحي بالسجن المركزي وعلى رأسهم الدكتور عبدالغني علي الغزي مدير عام مكتب الصحة بالمحافظة عن ما ورد في المقال الذي نشر بصحيفة الثورة يوم الاحد الموافق ٢٠١٢/٣/٤م تحت عنوان (توضيح من مدير عام السجن المركزي بعمران) وما حدث فيه من لبس للموضوع حيث كان المقصود هو المطالبة بإنشاء مصحة خاصة لأمراض الحالات النفسية الذين يزيد عددهم عن أربعين حالة وتوفير الأدوية والكادر خاصة بهم أما ما ورد عن المركز الصحي بالسجن وما جاء عنه فهو كلام لا اساس له من الصحة وليس له أي علاقة بالواقع والصحيح هو أن المركز الصحي بالسجن المركزي يقوم بدوره الخدمي في الجانب الصحي للنزلاء على الوجه المطلوب ومدير عام مكتب الصحة بالمحافظة مشكوراً يولي هذا المرفق رعاية واهتماماً خاصاً ومميزاً فقد قام بتوفير المعدات والأجهزة الطبية اللازمة للعمل فيه كذلك يقوم بتوفير الأدوية دورياً بحسب إمكانياتهم وما هو متوفر لديهم من الوزارة وبالنسبة للكادر الطبي فيعمل بالمركز الصحي بالسجن المركزي طبيبان عامان ومساعد طبيب وممرض ومخبري يقومون بتغطية العمل بالتناوب فيما بينهم على مدار اليوم والليلة بما في ذلك أيام العطل والاجازات الرسمية فلهم ولمكتب الصحة بالمحافظة منا جزيل الشكر وعظيم الامتنان ونتمنى منهم مزيداً من الدعم والاهتمام.

رائد/ محمد صالح سران
مدير السجن المركزي م/عمران

إلى وزير الداخلية ومدير أمن صنعاء

مسلحون يهدمون منازل ومحلات مواطنين بقوة السلاح

□.. في رسالة عاجلة يناشد فيها المواطن حسين عبدالله سعيد وأبناؤه من مديرية مناخة بقرية الحطيب وزير الداخلية ومدير أمن محافظة صنعاء وذلك لقيام عدد من المسلحين بهدم وتخريب منازلهم ومحلاتهم التجارية التي تحتوي على مواد غذائية بالقوة وذلك برفقة مسلحين بحجة إقامة مشروع خيري وطريق ينفذه الملا خزيمة هندي الجنسية.
وأوضحت الرسالة أن المجني عليهم توجهوا مراراً وتكراراً إلى مدير أمن مناخة بضبط الجناة إلا أن الأمر ظل على حاله الذي دعاهم إلى أن يتوجهوا إلى مدير أمن محافظة صنعاء وطالبوه التوجيه بضبط الجناة وإحالتهم للنيابة الذي وجه بدوره مدير أمن مناخة وإحالتهم للنيابة بعد التحقيق معهم ليتم إحالتهم للقضاء وتم بعدها الانتقال إلى مقر الحادث ومعاينة الضرر لكنه لم يستجب للتوجيه في اتخاذ ما جاء في رسالة مدير الأمن، وطالب المواطن حسين عبدالله سعيد وزير الداخلية وكل من له ضمير الوقوف إلى جانبه لمساعدته في استعادة حقه المنهوب.

مديرية مذيخرة تعيش ظلاماً داميساً منذ اسبوع

ناشد أبناء مديرية مذيخرة محافظة إب الحكومة ووزير الكهرباء ومدير عام مؤسسة الكهرباء التدخل الفوري والسريع لإعادة التيار الكهربائي إلى منطقتهم والذي تم فصله من قبل مدير كهرباء محافظة إب.
وطالب أهالي مديرية مذيخرة رئيس الحكومة محمد سالم باسندوة رفع الظلم والظلام الدامس الذي يعيشونه منذ أكثر من ستة أيام متتالية كعقوبة جماعية دون إبداء الأسباب التي جعلته يقوم بهذا الإجراء التعسفي ضد أبناء المديرية.

مصري يقتل والدته لطلبها مساعدته في قضاء حاجتها بالوراق

قتل مصري والدته العجوز الكفيفة بعد مرور عيد الأم بـ٣ أيام، حيث طلبت منه مساعدتها لقضاء حاجتها إلا أنه ثار غضبها ودفعها بكل قوة فاسقطها أرضا لتصطدم رأسها وجسدها بالأرض مما أسفر عن مقتلها، وتمكن رجال المباحث من ضبطه معترفا بارتكاب الواقعة، وتم إحالته إلى النيابة للتحقيق.
وخلال تلقي مدير المباحث الجنائية، بلاغا بمقتل "آمنة.م" (٧٧ سنة - ربة منزل بمنطقة الوراق)، شمال الجيزة، انتقل إلى محل الواقعة من المعاينة أن المجنى عليها عجوز كفيفة كانت تعانى من عدة أمراض وفقدت بصرها منذ سنوات وتقيم بصحبة ابنها "محمد.ف.م" مسجل خطر، وتوصلت التحريات إلى أنها طلبت منه عقب استيقاظه من نومه مساعدتها لقضاء حاجتها إلا أنه انفعل وثار غاضبا، ثم دفعها بقوة ليصطدم جسدها الهزيل بالأرض وتصاب برأسها فتدخل فى غيبوبة لمدة ٢٤ ساعة لتفارق الحياة بعدها، وبإعداد كمين للمتهم تمكن رئيس مباحث قسم شرطة الوراق، من ضبطه وبمواجهته اعترف بارتكاب الواقعة فتم إخطار النيابة للتحقيق.

أسنان جامعة صنعاء تتلاعب بدرجات الطلاب

رمى الانفلات الإداري في كثير من الجهات الحكومية بظلالة على أعمال وإنجازات تلك الجهات.. هذا التسيب الإداري شل الحركة الإدارية والانضباط في العمل وأصبحت المرافق الحكومية خالية من موظفي الدولة لأنه لا يوجد من يحاسب أو يعاقب.
ربما هذا الانفلات الإداري في أغلب مرافق الدولة يكون دليلاً على عدم فاعلية الدولة ممثلة بالحكومة .. ولكن الأسوأ من هذا كله أن يتلاعب عميد كلية بدرجات طلاب كلية الأسنان بجامعة صنعاء اعتقد أنه أمر جلل ويحتاج تأملاً ومراجعة .. فهل وصل الفساد والانفلات الإداري والعلمي إلى هذا الحد؟!
أكثر من ٥٥ طالباً يتظلمون في أكثر من أربع مواد ليتم تعديل تلك الدرجات بشكل ينم عن الحيرة والاستغفال واستغلالاً لذلك الانفلات الإداري والتحصيل العلمي لكوادر ينتظر منهم علاج البشر .. وهل يعقل أن يخطئ أربعة من أعضاء هيئة التدريس في درجات امتحانات طلبة؟!

إما أن وراء الأكمة ما وراءها .. والخطير في مثل هذا التصرف أنه يتم في اعرق جامعة يمنية لها قيمتها ومكانتها العلمية .. وهنا نطرح هذه القضية على طاولة معالي الأخ الدكتور يحيى الشعيبي وزير التعليم العالي والبحث العلمي والدكتور خالد طميم رئيس جامعة صنعاء للنظر في هذه التصرفات غير المسؤولة .. وننبه إلى أن الملحق يحتفظ بالكشوفات لقبل التظلمات وبعدها وشكوى الطلاب الذين تقدموا بها إلى الصحيفة.

عذّب ابنته حتى تعترف بخيانة والدتها

سيطر الشك على مهندس فى زوجته بعد أن أنجب منها ثلاثة أطفال، وحتى يتأكد مما يجول بصدره كبل أبنته الكبرى ذات العشرة أعوام بالحبال، ومنعها من الطعام والشراب حتى تعترف بما إذا كان لوالدتها علاقة برجال آخرين أم لا حتى أصابها إعياء شديد.
فاعترفت بأن رجال يحضرون إلى المنزل عقب خروجه للعمل، ويمارسون الفاحشة معها ومع والدتها، ثم سقطت الطفلة على الأرض، واعتقد الأب أنها فى حالة إغماء فحملها وذهب الى المستشفى، ليتأكد من وفاتها، ثم حملها واتجه إلى مبنى التليفزيون، وأعترف بالواقعة وأمرت الجهات الأمنية المصرية بتحرير محضر بالواقعة وإحالته الى النيابة التى تولت التحقيق.
وتبين من التحريات، أنه يدعى (م. ح . م.)(٤٠ سنة) ويعمل مهندس ديكور بالبيت الفنى بمسرح البالون، وأن جثة الطفلة التى يحملها هى أبنته (ف . م.) (١٠ سنوات)، حيث اعترف المتهم بأنه متزوج وأنجب ثلاث بنات من زوجته (هـ . ع.)، إلا أنه فى الفترة الأخيرة انتابته حالة شك فى زوجته بعد أن شاهد تصرفات غريبة منها، وأصبحت نظرات الجيران له مريبة، وعندما واجهها بشكوكه أنكرت، فقام بالضغط على ابنته الكبرى وتعدى عليها بالضرب حتى تروى له ما يحدث بالمنزل بعد خروجه للعمل، فأكدت له ظنونه واعترفت بحضور رجال إلى منزله بمنطقة إمبابة، وأنهم يمارسون الفاحشة مع أمها وأنهم مارسوا معها هى الأخرى وافقدوها عذريتها، إلا أن الطفلة أصيبت بحالة إعياء شديدة ولفظت أنفاسها الأخيرة، فحملها وذهب إلى المستشفى، دون جدوى وبعدها حملها وحضر إلى مبنى التليفزيون، للإبلاغ عن نفسه بعد أن أظلمت الدنيا أمام عينيه.